الأحزاب:

احمد حراس

مصطفى كامل

سعد زغلول

محمد فريد

مصطفى النحاس

العبد طاهر

قرار ثورى نخوض به امتحانا صعبا جدا..

- نجاح الأحزاب فى أداء رسالتها الوطنية أمانة فى عنق كل مصرى وكل مصرية
- كل حزب حرّ فى أن يمارس نشاطه الوطنى فى حدود القوانين والدستور
- من حق كل حزب أن يعمل لكى يصل يوما إلى تسام الحكم
- هناك فرق بين الصراع الحزبى البناء والمطلوب ... والصراع على السلطة غير المطلوب
- للممارسة السياسية للأحزاب والمستقلين والمنظمات الجماهيرية هى التى تصنع الديمقراطية السليمة
- هل هناك ضرورة لقيام أحزاب جديدة غير الأحزاب الثلاثة القائمة؟

٧٦/١١/١٩

بقلم
صبرى أبو المجد

● فى مقدمة ما يبعث على الرضا والسعادة أن يؤمن الفرد برأى ما وأن يتحمل الكثير ، الكثير من أجل الدفاع عن هذا الرأى ، لم يجئ الآوان - ولو بعد مرور عشرين سنة - لتؤكد أنك كنت على حق يوم أن آمنت بهذا الرأى ، وكنت أجل الدفاع عن هذا الرأى ، لقد كنت كسواطن مصرى فى قمة السعادة يوم الخميس الماضى وأنا أجلس فى شرفة الصحافة بمجلس الشعب أستمع إلى الرئيس الخالد محمد أنور السادات ، وهو يعلن باسم الشعب تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى احزاب ابتداء من ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، ولقد كان لى مع الصفوة الى قيام احزاب جديدة قصة تعود الى يونيو عام ١٩٥٥ عندما طلبت قيادة الثورة الى كل مواطن واع ان يتكلم وان يقول كلمته فى نظام الحكم بعد ان تنتهى فترة الانتقال فى يناير ١٩٥٦ ، ورأيت أن من واجبى كصحفى أن اقف على رأى الشعب فى هذا الموضوع الخطير ، وذهبت مع مجموعة صغيرة من تلاميذ الكبير الى كل مكان - وأى مكان - لمقابلة المواطنين والمواطنات لأعرف بكل صراحة بعد أن أعتهم على الحرية الكاملة لهذا الاستفتاء ، واجتمعت فى عشرة آلاف ورقة استفتاء خرجت من دراستها وتحليلها ، وتلخيصها ببعض النتائج ، التى قمت بعرضها على الشعب فى « المصور » وردودها الى قادة الثورة وكان أول الأسئلة ، الذى وجهتها الى العشرة آلاف مصرى بالقرى والنجوع والمدن والعواصم فى كل ربوع الوادى سؤالهم رأيهم فى نظام الحكم بعد فترة الانتقال السؤال التالى :

هل ترى قيام حياة برلمانية :

- لا تستند الى احزاب
- تستند الى حزب واحد
- الى حزبين
- الى اكثر من حزبين ؟

وكانت نتائج الاجابة عن هذا السؤال ان ٣ر٢٪ قالوا بحياة برلمانية لا تستند الى احزاب وان ٢ر١٠٠٪ قالوا بحياة برلمانية تستند الى حزب واحد ، ٤ر٨٦٪ قالوا بحياة برلمانية تستند الى حزبين ، اما الاقلية الساحقة من العشرة آلاف مصرى الذين اشتركوا فى الاستفتاء والتى كانت تمثل ٩ر٩١٪ من مجموع الآراء فقد رأوا أن تقوم الحياة البرلمانية مستندة الى اكثر من حزبين ، وكان من ملاحظات الجماهير التى حرصت على تسجيلها فى الموضوع : أن بعض الناس ، تشكوا على هذا السؤال برمته لانه لا يريد قيام حياة برلمانية اصلا وسبب هذا الرأى - كما قلت - لا تذكر ، وان بعض اصحاب الرأى الاول قد تحفظ قائل ان اجاباته ، لا تعنى الاستفتاء عن الاحزاب نهائيا وانما يرى قيامها بعد قيام الحياة البرلمانية بالفعل ، وان بعض اصحاب الرأى الرابع - رأى الاغلبية - اشترط قيام احزاب جديدة ، غير الاحزاب السابقة تعتمد على البرامج المدروسة لا على الاشخاص ، وبمجرد نزول « المصور » الى الاسواق : قامت الدنيا ولم تقعد ، ثم مصادرة العصور ، وجمع الاعداد التى نزلت من يدى القراء والجمهور ، فيض دل فى دار الهلال بعد كثير من عمليات الضرب ، والاهانة سالقونى الى النيابات العامة فى وزارة الداخلية ، تولى النائب العام التحقيق معى ، ومع استدعائى الكبير فكرى اباظة وبالرغم من ان النائب العام وقتئذ - الاستاذ على نور الدين - قد اعتبر بالاقراع على الاستدعاء الى المقام مكان امتهنت فيه كرامة الانسان المصرى واهانى به سجن البوليس الحربى ، مكان تنزل فيه الى ماتحت الارضى ، بأكثر من مائة درجة .. فاننى لزمت فيه الحشرات الساهة بكميات وفيرة ويكون استدعاؤها بعد السجونين .. العسكرى الاسود بقامته الطويلة العريضة ، وقد تجرده من جميع ملابسه ، كما ولدته امه وقد راح يتجول بين الزائرين متباهيا بقطاته وقطاطته مستعد لتنفيذ ما يصدر اليه من اوامر و ، و .. وام ذلك من الامور المزعزة والمؤلمة ، التى يندى لها - خجلة - جبين الانسانية فى كل زمان ومكان ! غير واحد احرص على ذكره الان حرصه على نشر هذا الكلام كنت حسن النية اريد الحدود ، بل انى ذهبت بما كنت انوى نشره الى الرقيب العتيد وقتئذ فى دار الهلال - الاستاذ منير حافظ - ورجوته ان يقرأ الموضوع لا كرقيب ، بل كمحرر ، وكنت رئيس مجرر النقد نظره على الموضوع مؤكدا لى ان الكل كاتب - فى موضوع نظام الحكم لو ان استفتاء مشابها لما قمت به قام به رجالك اقسم وجئت نتائجه مغايرة للنتائج التى نشرتها بالصور ، وذاكر ان احمد انور ايسم وقتئذ فى سخرية بالغة وهو يقول لى ولكن هل هذا كلام يقال فى هذه الايام .. نحن لانشاء أبدا فى كلامك لاننا نعرف ذلك جيدا ولكن !!

والصحفية والتاريخ اقول انى عندما اقدمت على نشر هذا الكلام كنت حسن النية اريد الحدود ، بل انى ذهبت بما كنت انوى نشره الى الرقيب العتيد ، وقتئذ فى دار الهلال - الاستاذ منير حافظ - ورجوته ان يقرأ الموضوع لا كرقيب ، بل كمحرر ، وكنت رئيس مجرر النقد نظره على الموضوع مؤكدا لى ان الكل كاتب - فى موضوع نظام الحكم بعد فترة الانتقال مشجعا ما يكتب دون اى قيد من هنا او من هناك ، كما انى عندما كتبت ما كتبته كنت ابيع فعلا عن نبض الجماهير التى كانت ترى انه بالرغم من سلبيات الاحزاب المنحلة وخاصة فى خلال الفترة التى اعقبت ثورة ١٩١٩ ، وبالرغم من عدم ارتفاع الاحزاب الى درجة الفهم الكامل لمثل ما يحدث فى الراى العام من تغييرات ثورية وجذرية قبل قيام ثورة ١٩٥٢ ، وبالرغم من شكوى فئات كبيرة منه من عدم تقليب بعض الاحزاب للمصالح القومية العليا على المصالح الحزبية الآنية وبالرغم ، وبالرغم ، الا انه كان يفضل بل يرى ضرورة انشاء احزاب جديدة تقوم على برامج محدودة لا على الاشخاص والعصبيات ومراكز الاستغلال ، والافلاس !! فلقد كان الشعب حقيقة ، انطلاقا من انه الثورى الذى كان قد وصل الى كثير من قناعاته بإسم بأن مصلحته القومية فى وجود احزاب تتنافس على العمل لخير هذا الشعب وتبذل جهادها - مع وجود الرقابة الشعبية القومية - لتحقيق الديمقراطية السليمة التى قامت لثورة ١٩٥٢ من اجل تطبيقها : أن بعد فترة الانتقال الحرية الطليقة فى كل ما يكتب دون اى قيد من هنا او من هناك ، كما انى عندما كتبت ما كتبته كنت ابيع فعلا عن نبض الجماهير التى كانت ترى انه بالرغم من سلبيات الاحزاب المنحلة وخاصة فى خلال الفترة التى اعقبت ثورة ١٩١٩ ، وبالرغم من عدم ارتفاع الاحزاب الى درجة الفهم الكامل لمثل ما يحدث فى الراى العام من تغييرات ثورية وجذرية قبل قيام ثورة ١٩٥٢ ، وبالرغم من شكوى فئات كبيرة منه من عدم تقليب بعض الاحزاب للمصالح القومية العليا على المصالح الحزبية الآنية وبالرغم ، وبالرغم ، الا انه كان يفضل بل يرى ضرورة انشاء احزاب جديدة تقوم على برامج محدودة لا على الاشخاص والعصبيات ومراكز الاستغلال ، والافلاس !! فلقد كان الشعب حقيقة ، انطلاقا من انه الثورى الذى كان قد وصل الى كثير من قناعاته بإسم بأن مصلحته القومية فى وجود احزاب تتنافس على العمل لخير هذا الشعب وتبذل جهادها - مع وجود الرقابة الشعبية القومية - لتحقيق الديمقراطية السليمة التى قامت لثورة ١٩٥٢ من اجل تطبيقها : أن

شعبنا العظيم الذى نعتد فيه حقوق حضارة وعدنية عمرها اكثر من سبعة آلاف سنة : ويدخر فى بطيئه .. لا يطيق ابدا الاستبداد بل انه يكره الاستبداد كما لم يكره شيئا اخر فى حياته

● لقد كانت مصر من اسبق بلدان العالم فى تحقيق الديمقراطية والاخذ بمبدأ التعددى وفى بداية القرن التاسع عشر - وفى سبيل النكل لا الحصر - وبينما كانت دول اوروبية كثيرة لازال طائفة فريضة الاستبداد والاطراف تعيث فسادا فى عرش فرنسا ، تشريع ينظم ، وتذكر ان صحيفة الوقائع المصرية قد نشرت فى عددها رقم ٢٩ السنة ١٢٤٥ هـ ١٨٢٩ م ان ذلك المجلس يتوم بحث كل من الامور الخاصة بالقطر بالقطر حتى التجارة التى تعلم بعضو مصر والذى ابدا وان يحدثوا كل مصرى وبخصوصا عند خروجه من ابواب القاهرة ويدخوله فيها وعند ذلك ان يقف بين يدى الحكومة ، ويقول لهم بلا : ان سعيد على الثانى قد انشأ مجلسا خاصا احداه بالقاهرة كى تعرضه فى جميع الاقسال المتعلقة بالحكومة قبل التروع فى تنفيذها واقف كل فرع من الفروع مجلسا من الاعضاء فقد انشأ مجلس بمصر ومجلس بالبحيرة ومجلس بالزراعة واخر للتعليم وغيره للصحة وبين كل مجلس ومجلس ثلاثة مجالس تسمى مجلس المحافظة ، ومن المجموعة الاخر فى جميع اقسام المحافظة لكنا يبدأ العقارب الى ورفع قراراتى جهة فى الزراعة او الاشغال العامة المتعلقة وكان قصر مجلس نيابى يتكون من ٢٥ عضوا جاءوا بالانتخاب من جميع المديريات .. بل لقد قررت بعض الصحف البريطانية قول مرة فى عام ١٨٧٩ وكان هناك ما يسمى بوزير الخارجية عبد السلام المؤيدى - الذى وقف امام الحكومة سنة فى قضايا رشى بشا نظام الداخلية وقد نجب فى ٢ أبريل ١٨٨٥ الجلس بعد اجتماع المجلس وقال عبد السلام المؤيدى : ان اعضاء المجلس لم يختاروا شرا وان جهة الاشراف على اعمال الوزارة لا ترى امامهم وهذا يدعوهم للاشتراك مع جميع اعضاء المجلس بالاجماع واختيار خواجه وأم يؤيد بقرار بتعيد الدولة البريطانية وهل المجلس يرى أن اجتماعه ، وتأييد المجلس الوطنى ، ثم ان الحكومة المصرية اشتهر سياسة الحكومة بالمطالبة بحقوق مشروعة اكثر !

بل لقد عرفت مصر قبل قيام الثورة البرلمانية ماسمى بالحكم الدستورى الذى يرأسه كريم ثابت رئيس الوزارة ، ١٩٥٠ فى مصر ، وكانت مثل مجلس الشيوخ والنواب محمد عبده بالمؤيدى الوفدا ، وكان الشيخ محمد عبده بالمؤيدى الوفدا ، وكان الشيخ محمد عبده من وطنية التدريس فى دار العلوم .

بل لقد عرفت مصر فى تلك الرحلة من مرحلة حافل ثورة ١٨٨١ - النظام البرلمانى حيث كانت الحزاب الاوفاق من شريف باشا ، وسلطان باشا ، وراتب باشا ، وفريد الثورة نظام الحكم النيابى ، ومن برنامج ذلك الحزب انه يريد الغاء ما سمى من الهيمنة الاجنبية التى يرتكز فيها بعض نظر الثروة والاستبداد ، وان الحكومة النيابية لا تبيت الى مصر بنسبة مقبول الا ، الدول فى الى الثانية ولا دخل لاحد فيه .. ومنها الحزب ان مصر ترفد ان تتخلص من ديونها بشرط ان يكون لها القول مرة فى تنفيذ الاصلاحات المالية .. بل ان الدول الاجنبية الدخل بمراقبة وموضوع حتى لايتم توسيع اختصاصات مجلس النواب ، وفى

الأحزاب

قرار ثوري نخوض به

● الاتحاد الاشتراكي هل يلغى أو يجب أن يبقى كممثل لتحالف قوى الشعب العامل والوعاء الذي يحكم العمل الوطني؟!

● هل لابد من صدور قانون جديد ينظم عملية قيام الأحزاب كما ينظم العلاقة بينها وبين الاتحاد الاشتراكي

امتحاناً صعباً جديداً

● علاقة الصحافة المملوكة للشعب بالأحزاب وضرورة إصدار صحف حزبية جديدة للأحزاب الثلاثة القائمة!

● هل يمكن قيام علاقة تربط بين الأحزاب الجديدة وخاصة في مجال السياسة الخارجية؟